



مبادرة
الإصلاح
العربي



سلسلة مسارات الشباب

المشاركة السياسية لدى الشباب في تونس فيما بعد عام 2011:

دراسة مدى تأثير نظام الحصص المقررة للشباب
من وجهة نظر أعضاء المجالس البلدية المحلية

ملاك الأكل

عن الكاتب

ملاك الأكلح باحثة وصحافية تونسية. تركز أبحاثها على المواطنة والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والنسوية. قبل الانضمام إلى مبادرة الإصلاح العربي، عملت ملاك كصحافية متعاقدة بموقع "نواة" المستقل كما عملت كمساعدة باحث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وهي حاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية (سيونس بو) بباريس.

© 2022 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.



يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، طالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

أيار/مايو 2022

خلاصة

في عام 2014، وفي محاولة منها لإشراك الشباب في السياسات المؤسسية، عدلت تونس قانونها الانتخابي ليعتصم حصصاً للشباب، مع التمثيل الإلزامي لهم في قوائم الانتخابات البلدية. وفي الفترة بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو من عام 2018، انعقدت الانتخابات البلدية التونسية، التي شهدت أول تطبيق عملي لحصص الشباب الإلزامية تلك على أرض الواقع. هذه الصفة الإلزامية لنظام الحصص تعني نظرياً أن عدد أكبر من الشباب قد ترشحوا في تلك الانتخابات وأنهم باتوا يشاركون الآن في وضع السياسات المؤسسية على المستوى المحلي. إذًا، كيف أثرت حصص الشباب تلك في تحفيز الشباب على المشاركة المجدية في العملية السياسية؟

للإجابة على هذا السؤال، أجرت مبادرة الإصلاح العربي مقابلات نوعية متعمقة مع عشرة شباب من أعضاء المجالس المحلية في بلديات القصيرين وفوسانة ومجاز الباب والقيروان وحاجب العيون والشبيكة. يهدف البحث إلى فهم ما يميز هؤلاء الأعضاء الشباب عن باقي فئتهم العمرية، ويسعى على وجه التحديد إلى فهم العوامل التي جعلتهم نشطين في المجال السياسي. يحاول البحث أيضاً تقصي مدى تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية عليهم، وكذلك مبادئهم ومفاهيمهم السياسية. وأخيراً، يدرس البحث الصعوبات التي واجهها الأعضاء الشباب الذين يعملون في المؤسسات العامة -التي تعد جديدة بالنسبة لهم- أو التي لا يزالون يواجهونها.

وقد توصل البحث إلى أن التنشئتين الاجتماعيتين الأولى والثانية هما السبب في المشاركة السياسية للشباب. فقد خاض الأعضاء الشباب غمار السياسة «بمساعدة» عوامل تنشئتهم الاجتماعية الأولية (متمثلة في الأسرة) وتنشئتهم الاجتماعية الثانوية (متمثلة في المجتمع المدني والعمل التطوعي وما شابه ذلك)، مع ذلك، ترشح جميع الأعضاء الذين التقيناهم بناءً على طلب من أشخاص أكبر سناً في محيطهم (من الأسرة أو الأصدقاء أو الأساتذة) كانوا يبحثون عن شباب لإضافتهم في قوائمهم. أي أنه لم يبادر أي أحدٍ منهم بتقديم أوراق ترشحه، ولم يفكر سوى اثنين منهم فقط في الترشح قبل طلب ذلك منهما بالفعل.

وجد البحث أيضاً أن فارق السن ونوع الجنس يعتبران مصدراً للتوتر بالنسبة لأولئك الأعضاء الشباب. إذ إن الفوارق العمرية بينهم وبين أعضاء المجلس -ورئيس البلدية أيضاً- يمكن أن تؤثر سلباً على عمل الشباب في المجلس. قد تظهر هذه الفوارق العمرية في شكل تفاوت في الخبرة وهو ما يضر بمصلحة الأعضاء الشباب، بما أن كثير من الأعضاء الأكبر سناً قد شغلوا المناصب ذاتها خلال حقبة بن علي. على نفس المنوال، يتقاطع نوع الجنس مع السن بصورة سلبية بالنسبة للعضوات الشابات. أشارت معظم العضوات أن الأعضاء الرجال الأكبر سناً يتصرفون بأسلوب معين للتقليل من شأنهن خلال الاجتماعات. وذكرن أيضاً أن الرجال غالباً ما يستغلون القيود الزمانية والمكانية التي تعيق المرأة (مثل عدم قدرتهن على البقاء خارج المنزل لوقت متأخر من الليل أو الجلوس في مقاهي الرجال) لاتخاذ القرارات في غيابهن. بيد أنه من الصعب بالفعل تشكيل تحالفات على أساس السن، والتحالف الوحيد الذي تم تشكيله على هذا الأساس كان بين ثلاث شابات في بلدية الشبيكة.

على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها بسبب أعمارهم ونوع جنسهم، يكتسب معظم الأعضاء، مع الوقت، خبرة وثقة في النفس، وهو ما يدفعهم إلى التفكير في إعادة ترشيح أنفسهم مرة أخرى. أثبتت مسائل التعلم والفهم ورؤية التأثير النهائي للعضو في المحيط المحلي بوصفها أكثر الجوانب تحفيزاً في عمل الأعضاء. مع ذلك، لا يزال لدى الأعضاء الشباب أفكاراً متميزة فيما يتعلق بالسياسات الانتخابية: إذ ينبذ كافة الأعضاء الأحزاب السياسية، حتى من ترشحوا تحت رايات حزبية. فهم يرون أن «مصلحة البلاد» هي المحرك الرئيسي لتوجهاتهم السياسية، وإن كان البعض يرون أن مهمتهم هي محاربة التهميش التاريخي لمناطقهم. في الوقت الراهن، لا ينتمي أي من الأعضاء الذين حاورناهم لحزب سياسي، وأعرب معظمهم عن رفضهم الصريح للأحزاب. فهم يرون أنها غير فعالة وتضر «بمصلحة البلاد» التي تحتل الصدارة في تقييم العضو للمشهد السياسي. غالباً ما وُصفت الأحزاب بأنها تتنافى مع «مصلحة الأمة»، وهو مفهوم يتجاوز الانتماءات السياسية أو الأيديولوجيات أو الطبقات الاجتماعية.

ومن ثم فإن نظام الحصص المقررة للشباب يبدو فعالاً من ناحية إشراك الشباب في السياسات المؤسسية لدرجة أن معظم الأعضاء الذين التقيناهم يفكرون في مواصلة مشاركتهم في المشهد السياسي بل وتعميقها (من خلال الترشح للانتخابات التشريعية على سبيل المثال). لكن حصص الشباب حققت أقصى ما يمكن تحقيقه نظراً لعدم وجود تنوع في صفوف الشباب المسموح لهم بالالتحاق في تلك الحصص. إذ تفسح الحصص المجال للشرائح الأكثر تعليماً من الشباب -من خريجي الجامعات- لكنها لا تتوسع لتشمل الشباب الذين انقطعوا عن الدراسة في وقت مبكر. إضافة لذلك، غالباً ما انخرط هؤلاء الشباب في السياسة من خلال أسرهم أو الانتماء لبعض الكيانات مثل الاتحادات الطلابية والمنظمات غير الحكومية المحلية. في ضوء ما سبق، نرى أن نظام حصص الشباب -الذي لا يزال في مراحله الأولى- ليس له سوى تأثير محدود بما أنه يقتصر في الأساس على الشباب الذين لديهم استعداد لدخول الميدان السياسي.

تطور السياسات المعنية بالشباب في تونس واستمرار المواقف الأبوية

منذ عام 2011، اتسمت سياسات الشباب بعدم القدرة على الاستمرار بين مختلف الحكومات.⁵ وقد أتاح غياب الاستمرارية هذا المجال أمام المانحين الدوليين والسفارات والمنظمات غير الحكومية المحلية الممولة من الخارج أخذ زمام المبادرة، مما أدى إلى تشرذم سياسات الشباب على الصعيد الوطني، وجعلها تعتمد على أجنداث ومصالح المنظمات المختلفة التي لا يكاد يكون بينها أي تنسيق أو رؤية شاملة توجهها. علاوةً على ذلك، قد تتعارض هذه الأجنداث والمصالح أحياناً مع مطالب الشباب السياسية. فعلى سبيل المثال، يُشير سومي إلى أن سياسات الشباب الممولة من أوروبا في تونس اتسمت بأجندة موجهة نحو الأمن ومناهضة للهجرة.⁶ في حين تتعارض هذه البرامج مع رغبة الشباب التونسي الواضحة في الهجرة.⁷ وقد وصل هذا التباين في الأهداف إلى سياسات الشباب التي تضعها الدولة، ففي واقع الأمر، ووفقاً لأحد الأشخاص الذين أجرى معهم سومي مقابلات، فإن بعض المشاريع التي أطلقتها وزارة الشباب التونسية بتمويل أجنبي وضعتها الجهات المانحة وليس الحكومة.⁸

عانت السياسات الرامية إلى تشجيع المشاركة السياسية للشباب في سوق الشباب هذا في الفترة التي أعقبت عام 2011، أيضاً من انعدام التنسيق أو التماسك.⁹ فقد نفذت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مشاريع متفرقة لتعزيز المشاركة السياسية للشباب من خلال بناء القدرات وتعزيز القيم. بيد أنه على مستوى الدولة، كان التشجيع الوحيد للمشاركة السياسية للشباب هو إدخال حصص الشباب في القانون الانتخابي في عام 2014 كوسيلة لإشراك الشباب في السياسة المؤسسية وتعزيز المرحلة الانتقالية واللامركزية.

لا يقتصر تطبيق حصص الشباب كوسيلة لتوطيد التحولات الديمقراطية على تونس بأي حال من الأحوال؛ بل على العكس من ذلك، فقد اتخذت العديد من السياقات الانتقالية حول العالم وكذلك عدد من الدول العربية بعد عام 2011 مثل هذه الخطوات، بما في ذلك مصر والمغرب.¹⁰ في حين تميل الدراسات حول هذا الموضوع إلى التركيز على أثر تخصيص حصص الشباب على نتائج الانتخابات والسياسات؛ لم تحظى كيفية تصور الشباب أنفسهم لهذه الحصص وتأثيرها على توطيد مفهوم الديمقراطية داخل فئات الشباب سوى على قدر ضئيل من الاهتمام.

في حالة تونس، يبدو أن هذا الأمر بالغ الأهمية على وجه الخصوص نظراً لأن إدراج حصص الشباب التونسيين، وفقاً لما ذكرته بليشنر،¹¹ لم تكن نتيجة للجهود التي قامت بها جماعات الشباب ذاتها، بخلاف ما حدث مع الحصص الجندرية التي دعت إليها بقوة منظمات نسائية بارزة مثل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. بل على العكس من ذلك، فقد كانت مدفوعة بشكل استراتيجي من قِبَل النخب السياسية المحلية، سواء في السلطة أم في المعارضة، الذين رأوا من خلال نظام الحصص وسيلة "لمنح الشباب الفرصة للإدماج والتمثيل السياسيين، فضلاً عن تمكينهم من التحايل على منظومات الإدارة غير المؤاتية داخل الأحزاب السياسية" في سياق لا يمكن فيه تجاهل دور الشباب في الثورة.¹²

وربما كان لنفوذ المنظمات الدولية والشركاء الدوليين (لا سيما أولئك الذين دخلوا "سوق الشباب") أيضاً تأثير في دفع المشرعين التونسيين إلى تبني حصص الشباب. فعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة إلى أن تعديل المادة 8 من الدستور الذي اقترحتته نادبة شعبان (حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي، وهو أحد أحزاب المعارضة) الذي ينص على أنه

كان الخطاب المتعلق بالشباب متناقض وذو حدين في عهد بن علي. فمثلما كتبت مورفي "كان يجري تصوير الشباب باعتبارهم: إما 'مواطنين صالحين يمثلون أمل الأمة' من ناحية، أو 'مشكلة ومصدر تهديد للأمة' من ناحية أخرى". كان "أمل الأمة" هم "أولئك المواطنون الشباب 'المتمحملون للمسؤولية' الذين تمت الإشادة بهم باعتبارهم 'في طليعة قوى التقدم التي تعتنق القيم العالمية النبيلة'".¹³ أما "الشباب الطالح" فكانوا أولئك الشباب "الضائعون"، من أغواهم التطرف بدافع اليأس، ومن يحتاجون إلى من يعيدهم، بصورة أبوية، إلى الطريق المستقيم. من خلال هذه الازدواجية، جعل بن علي من نفسه الشخص المركزي المسؤول عن التأكد من بقاء الشباب على الطريق المستقيم، وفي إطار هذا، أصبح الوسيلة التي يتحقق من خلالها الإدماج الاقتصادي والسياسي للشباب. وبالفعل، لم تكن سياسات الشباب المتعلقة بالمشاركة السياسية في عهد بن علي مصممة إلى حد كبير لتشجيع على المشاركة المجدية بل لاستمالة الشباب من خلال مجموعة متنوعة من التنظيمات والجمعيات البيروقراطية، وتوجيه أشكال مشاركتهم المختلفة نحو تعزيز هيكل السلطة القائمة.

أرسى بن علي سلسلة من عمليات التحاور مع الشباب عبر المحافل الرسمية من القمة إلى القاعدة (من بينها المرصد الوطني للشباب الذي تأسس عام 2002 وسلسلة من عمليات التحاور في عام 2010 تحت شعار "عام التحاور مع الشباب") واستغلها لإظهار تجاوبه مع احتياجات الشباب وأيضاً لجعل نفسه المتصرف الرئيسي عندما يتعلق الأمر بتقديم الاستجابات السياسية. في الوقت ذاته، كانت الحياة النقابية خارج إطار المنظمات غير الحكومية -المختارة لاستمالة الشباب- مقيدة بشدة وتخضع للرقابة ومهددة، دون توفير حيز كافي للمشاركة المستقلة للشباب. تضمن نهج بن علي أيضاً إجراء تغييرات في القانون الانتخابي: "فقد خُفض سن الاقتراع من 20 عاماً لـ 18 عاماً، وخُفض سن الترشح للبرلمان من 28 عاماً لـ 23 عاماً، مع حث الأحزاب السياسية على زيادة تمثيل الشباب في لجانهما العليا".¹⁴ لكن وبالنظر إلى قبضة النظام الخانقة على النظام الانتخابي والأحزاب السياسية، كانت هذه القوانين مُصممة في النهاية لتوجيه الشباب نحو الامتثال لنظام بن علي ومسار المشاركة السياسية المحدود الذي يحظى بقول النظام.

تتعارض مثل هذه السياسات مع الحقيقة الواقعية لاستراتيجية بن علي في التعامل مع الشباب: بدلاً من اتباع مجموعة من السياسات والبرامج المتسقة، كان وضع سياسات الشباب مقسماً على مجموعة من الوزارات المختلفة، بما في ذلك وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية وكذلك وزارة التعليم ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية والشغل.¹⁵ بيد أنه منذ اندلاع الثورة، شهدنا تحركات متناثرة على نحو متزايد فيما يتعلق بسياسات الشباب: فقد تضاعفت المنظمات غير الحكومية، والهيئات الحكومية، والجهات المانحة الأجنبية، والمشاريع والبرامج، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يشبه "سوق الشباب" تتنافس فيه المنظمات مع بعضها البعض ومع الدولة التونسية. "إن احتكار الدولة التونسية لوضع سياسات الشباب قد استُبدل الآن بالعديد من التدخلات متعددة الأطراف".¹⁶

في النظام السياسي: إذ إن 8.8% فقط من الشباب في المناطق الريفية و31.1% من الشباب في المناطق الحضرية يثقون في النظام السياسي.

ومع ذلك؛ لا يعني هذا الحراك المزدوج من الإقصاء عن الفضاء السياسي واللامبالاة بالسياسة أو الافتقار إلى الثقة في النظام أن الشباب قد انسحبوا من المشهد السياسي بالكامل؛ فقد كان الشباب في طليعة الحركات الاجتماعية المؤثرة مثل "مانيش مسامح"¹⁷ ليس هذا فحسب؛ بل إن انتخاب قيس سعيد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والدور الذي اضطلع به الشباب في حملته¹⁸ يدفعنا إلى إعادة الفحص الدقيق لحقيقة غياب الشباب عن المجال السياسي التقليدي.

في الغالب الأعم؛ يواجه الباحثون قلة مبالاة الشباب بالسياسة التقليدية، من خلال مشاركتهم المتزايدة في المجتمع المدني¹⁹؛ وذلك لأن هناك فكرة شائعة للغاية مفادها أن المشاركة في المجتمع المدني -سواء من خلال الأنشطة التطوعية أو العمل المدفوع- "تعزز المواطنة النشطة، وتوسع مساحات التوافق والقواسم المشتركة؛ وكلاهما جزء لا يتجزأ من أي نظام اجتماعي ديمقراطي فعال. فضلاً عن أن المشاركة في أنشطة المجتمع المدني من الممكن أن تعزز الحس الأخلاقي لدى المواطنين، وتزيد من تحملهم للمسؤولية"²⁰. وإذا ما نظرنا إلى حالة تونس ما بعد 2011، فسندرك أن التوسع المهول لقطاع المجتمع المدني وانفتاح الفضاء المدني قد أدى بالفعل إلى زيادة المشاركة الجماعية المنظمة للشباب²¹. لكن يجب أن نحري بعض التمحيص الدقيق لهذه الفكرة؛ فالمجتمع المدني ليس هو المكان الذي يُرَجَّب فيه بأي شاب من كافة المناطق والطبقات؛ فقد أظهر الباحثون أن المتطوعين والناشطين وحتى أصحاب العمل المدفوع في المجتمع المدني يكونون -في أغلب الأحيان- أكثر ثراءً، وتعليماً، وإتقاناً للغات الأجنبية من غالبية الشباب التونسي²². ومن ثم؛ يمكننا القول إن نشاط المجتمع المدني لا يمثلون الشباب التونسي.

بالإضافة إلى ما سبق؛ تُظهر الأرقام التي قدمها تقرير البنك الدولي الصادر عام 2014 حول إدماج الشباب، أن نشاط المجتمع المدني يعاني من تمييز فجّ بين الريف والحضر، فقد أظهرت الإحصائيات أن نسبة شباب الريف في أنشطة المجتمع المدني لا تتعدى الـ 3%. وعلى نحو مماثل، يعاني نشاط المجتمع المدني من فجوة أخرى ناتجة عن التمييز بين سكان المناطق الساحلية والمناطق الداخلية؛ فقد ظهر أن غالبية المتطوعين في منظمات المجتمع المدني هم من المناطق الساحلية (بنسبة 72.5%)²³. على صعيد آخر؛ يمكن أن تتسبب المشاركة في أنشطة المجتمع المدني في أن يزدري الشباب الناشطون أقرانهم الذين يعتبرونهم غير نشطين على المستوى السياسي، أي أولئك الذين لا يشاركون في أنشطة المجتمع المدني²⁴. وإذا ما تجاوزنا تعزيز انتشار الثقافة الديمقراطية أو ثقافة المساواة؛ فيمكن للنشاط داخل المجتمع المدني -على العكس من ذلك- أن يؤدي إلى صور متعددة من رسملة هذه الأنشطة بما يخدم أغراض التمييز الاجتماعي التي تحاول تطبيع إعادة إنتاج الهياكل والمؤسسات الاجتماعية في سياق نيوليبرالي. ومن هذا المنطلق، يُشجع الشباب على تمكين أنفسهم، بغض النظر عن الحدود الهيكلية وعدم المساواة في فرص الوصول إلى الموارد بين الشباب²⁵.

في ضوء ما سبق، نقترح مفهومين أساسيين لفهم الاختلافات بين مشاركة الشباب والاهتمام بالسياسة في تونس؛ وهما: البيئة السياسية وعدم المساواة الطبقيّة. إذا نظرنا إلى تاريخ اللامساواة بين الأقاليم في تونس²⁶، فلا يمكن اعتبار الشباب مجموعة واحدة متماسكة. يسلط مفهوم البيئة السياسية الضوء على "أهمية استكشاف العلاقة المتبادلة بين البيئة والسياسة"²⁷؛ فالعديد من الدراسات حول المشاركة

يجب "تشجيع إدماج الشباب وتمثيلهم في الهيئات المهنية والسياسية وهيئات صنع القرار" رفضته أغلبية الجمعية التأسيسية¹³ والواقع أن نظام الحصص ذاته الذي اعتمده الجمعية نفسها في قانون الانتخابات يدل على استمرار بعض المواقف الأبوية. إذ إن الانتخابات البلدية والإقليمية هي الانتخابات الوحيدة التي تكون فيها حصص الشباب في القوائم الانتخابية إلزامية لكي تكون القائمة مؤهلة. ينظر القانون الانتخابي لعام 2014 إلى مشاركة الشباب على نحو تدريجي وتقديمي ومنضبط إلى حد ما؛ ففي حين أن حصص الشباب إلزامية في الانتخابات البلدية (المادة 49 من القانون الانتخابي لعام 2014) واختيارية ولكنها مُحبذة في الانتخابات التشريعية الوطنية (المادة 25 من القانون الانتخابي لعام 2014)، فإن الشباب دون الخامسة والثلاثين لا يجوز لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية (المادة 40 من القانون الانتخابي لعام 2014). واختصاراً، كلما زادت أهمية الانتخابات، كانت مشاركة الشباب غير مرحب بها.

كان الهدف من تخصيص حصص الشباب هو زيادة مشاركة الشباب نسبياً في السياسة التقليدية في ظل ما قامت به معظم الأحزاب السياسية من تهيمش للشباب، إلا أن الرفض كان متبادلاً؛ إذ إن 12% فقط من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً لديهم قدر كبير أو الكثير من الثقة في الأحزاب السياسية¹⁴. وبالتالي، يبدو أن حصص الشباب تواجه حالة من انعدام الثقة المشتركة إلى حد كبير. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة إلى المساهمة من خلال تقييم أثر نظام حصص الشباب على المستفيدين المباشرين أنفسهم: أعضاء المجالس البلدية الشباب.

إطار لفهم اهتمام الشباب بالسياسة

منذ عام 2011، ازداد الاهتمام الأكاديمي بالشباب التونسي بشكل كبير. وبطبيعة الحال، كانت ثورة 2011 هي الدافع وراء هذه الموجة من الاهتمام. فقد اندلعت الثورة بقيادة شباب محرومين من حقوقهم يعيشون فيما يُطلق عليه بغرابة "المناطق الداخلية"، والضواحي المهمشة في العاصمة تونس، وانضمت إلى الثورة فيما بعد قطاعات واسعة من الطبقة المتوسطة والبرجوازية، مما أدى إلى سقوط حكم بن علي. وبالرغم من أن البطالة والفقر والتهيمش تُعتبر الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتفاضة الشباب، فإن هذه الحالة من الحراك الجماهيري كانت أيضاً بمثابة تحدي للشباب الذي يُطلق عليه مجازاً غير مبالي بالأمور السياسية.

أثار التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس منذ عام 2011 الآمال في إحداث تغيير جذري في مكانة الشباب في البلاد، وخاصة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي. وبعد مرور عشر سنوات على الانتفاضة، خلّصت البحوث المتعلقة بمشاركة الشباب السياسية إلى أن الشباب مستبعدون من المشهد السياسي التقليدي، أي من الأحزاب السياسية¹⁵. وفي المقابل، فإن مدى الثقة والاهتمام بالنظام السياسي منخفض للغاية بين الشباب. وفقاً لدراسة استقصائية أجرتها مؤسسة هاينريش بول عام 2018، فإن 47% من الشباب التونسيين لا يهتمون على الإطلاق بالحياة السياسية والشؤون المحلية¹⁶. ومن ناحية أخرى، قدم البنك الدولي إحصائيات متدنية للغاية تُشير إلى عدم ثقة الشباب التونسي

الشبابي على المستوى الوطني، وهذا ما أثبتناه في بحثنا. يشعر الشباب من أعضاء المجالس المحلية بأنهم مختلفون عن مجموعات بعينها من الشباب، الذين تُحدّد هويتهم بموقعهم الجغرافي: "شباب العاصمة" أو "شباب السواحل". إن إصرارهم على التمييز بين شباب السواحل أو العاصمة وشباب المناطق الداخلية (وهو تمييز يبدو أنه يعامل باعتباره مبنياً على أسس جغرافية، ويُنظر إليه أيضاً -بطريقة أدق- على أنه تمييز طبقي) يمنع تكوين مجموعة متماسكة ومتجانسة من الشباب؛ مجموعة تتشارك نفس المصالح والقيم السياسية. كما يشير ذلك أيضاً إلى الخلافات حول تعريف ما الذي يعد مطلباً سياسياً شرعياً للشباب، وما ليس كذلك. وفي هذه الحالة، فإن معظم أعضاء المجالس المحلية الشباب يعتبرون مطالب شباب العاصمة، وكذلك الشكل الذي يعبرون به عنها (أعمال الشغب أو الاحتجاجات ضد الشرطة باستعمال الرسوم الفنية أو السخرية) مطالب غير شرعية. ومع ذلك، يكشف البحث أيضاً أن بعض أعضاء المجالس ينتقدون شباب منطقتهم لعدم رغبتهم في المشاركة في المعترك السياسي، متجاهلين حقيقة أن انتماءهم الطبقي ومستوى تعليمهم العالي يؤثران بشكل كبير على قدرتهم على الترشح للانتخابات، وقراءة وفهم القوانين، وكتابة المقترحات... إلخ. أخيراً، يظهر تأثير هذا الانقسام في المجالس نفسها، إذ يبدو أن أعضاء المجالس من الشباب غير قادرين على تكوين تحالفات فيما بينهم.

السياسية للشباب تركز على التنشئة الاجتماعية الأولية والثانوية،²⁸ في حين أن البيئة، وفرص الشاب في الوصول إلى الموارد، والروافد الثقافية التي يتعرض لها تساهم جميعها في إنتاج اختلافات جوهرية، غالباً ما تتطور لتصبح صوراً لعدم المساواة بين الشباب. وهذه اللامساواة تنتج بدورها مجموعات متباينة من الشباب، الذين يمكن أن يجمعهم شعور بالاستياء من الحالة السياسية، ولكنهم على الأرجح لن يظهروا استياءً جماعياً باعتبارهم شباباً يمثلون نسيجاً متجانساً. ومن ثم، فإن عدم المساواة -بين الأفراد وبين المناطق- يمنع الشباب من أن يصبحوا طبقة متجانسة بحد ذاتها، لها مصالحها ومطالبها السياسية الخاصة. وفي حالة تونس؛²⁹ يرتبط فهمنا للبيئة السياسية بكل ما يتعلق بالتباينات الإقليمية بين المناطق. كما كتبت جوليا سيميني: "إن التمايز بين المناطق يقدم وصفاً أكثر شمولاً وتفصيلاً للوضع الذي يواجه الشباب في تونس؛ إذ إن الانقسامات الإقليمية تتمتع بقوة وصفية وتفسيرية أكبر من التقسيم البسيط للأجيال".³⁰

سيكون هذان المفهومان مفيدتين في فهم سبب هذا الانقسام؛ ففي حين يُنظر إلى "الشباب" غالباً على أنهم مجموعة متجانسة لها اهتمامات متشابهة (وهو الاعتقاد السائد بين النشطاء الشباب الذين يعيشون في العاصمة)، سنجد أن الاختلافات الإقليمية والطبقية لها دور كبير في شق هذه الوحدة المتصورة بين الشباب، لأنها تثبّت وتقاوم بناء التضامن

منهجية البحث

تتراوح مدة المقابلات بين 40 و80 دقيقة. وقد تم تسجيلها باستخدام مسجل الصوت. أجاب أعضاء المجالس المحلية على الأسئلة الواردة في دليل المقابلة الذي أعده فريقنا سلفاً. وقد عدل الاستبيان تعديلاً طفيفاً لإجراء مقابلة مع رئيسة بلدية قرية الشبكة، نظراً إلى أنها تشغل منصباً أكثر أهمية.

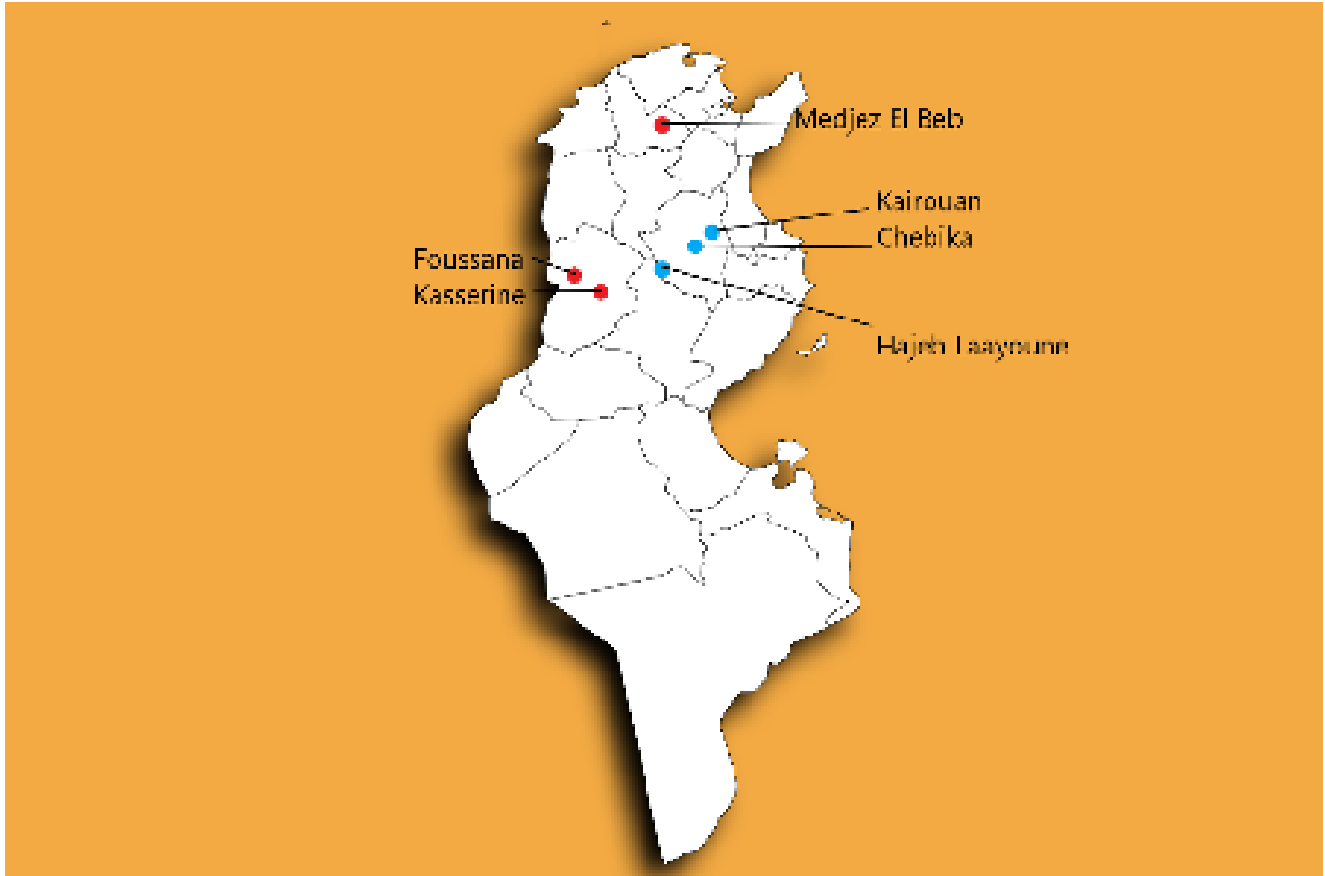
يتضمن دليل المقابلة 42 سؤالاً. ويتناول تجارب أعضاء المجالس المحلية في مراحل عديدة من رحلتهم الانتخابية: الترشح، وإعداد البرنامج الانتخابي، والحملة الانتخابية، والانتخابات، ثم الأعمال الخاصة بالمحليات. وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية وكذلك الأعمال الخاصة بالمحليات، طلب دليل المقابلة من أعضاء المجالس تقييم مدى تأثير أعمارهم ونوع جنسهم، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، على الكيفية التي ينظر بها إليهم المتحاورون معهم (الناخبون، وزملائهم أعضاء المجالس، ورئيس البلدية، والإدارة). وطلبنا منهم أيضاً تقييم علاقاتهم مع زملائهم، ورئيس البلدية، والإدارة، والمواطنين في دوائرهم الانتخابية، وتحديد الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، طرح دليل المقابلة سؤالاً على أعضاء المجالس حول رؤيتهم السياسية، وفهمهم للديمقراطية، والقيم التي يؤمنون بها، وطموحاتهم السياسية في المستقبل، وكذلك كيف تغيرت علاقاتهم مع من حولهم منذ أن تولوا مناصبهم. وأخيراً، سعى دليل المقابلة إلى استنباط تصوراتهم حول النظام السابق والحالة السياسية الراهنة.

تم تحليل البيانات النوعية باستخدام التحليل الموضوعي للمحتوى. واستخدمت الكلمات الدلالية لتصنيف ما قاله أعضاء المجالس المحلية. وشملت هذه الكلمات الدلالية كل من المعلومات التي قدموها لنا والتي أجابت على الأسئلة المطروحة، وتفسير الباحثين أنفسهم لما كان يقال.

أجرى فريق البحث مقابلات مع عشرة من أعضاء المجالس المحلية الشباب، ورئيس بلدية واحد (ست نساء وخمسة رجال، تتراوح أعمارهم بين 28 و 35 عاماً). كان لهذه المقابلات هدفان؛ الأول: فهم العوامل المؤثرة التي جعلت هؤلاء المستشارين الشباب نشطين في المجال السياسي المؤسسي، ومكنتهم من الخروج عن تيار اللامبالاة العامة بالساحة السياسية بين الشباب. الثاني: فهم الصعوبات التي واجهها هؤلاء المستشارون أو ما زالوا يواجهونها بصفتهم أعضاء شباب، يعملون في المؤسسات العامة. ومن ثم كان الهدف العام هو استخلاص استنتاجات حول تأثير نظام الحوصص بين أولئك الذين يستفيدون منه بشكل مباشر.

المقابلات موزعة على النحو التالي:

- ثلاثة أعضاء من فوسانة (رجلان وامرأة).
- عضو من القصيرين.
- عضوان من مجاز الباب (رجل وامرأة).
- عضوان من القيروان (رجل وامرأة).
- عضوة ورئيسة بلدية من الشبكة.
- عضوة من حاجب العيون.



الاستنتاجات

مدخل إلى السياسة

المجتمع المدني هو الطريق الآخر للانفتاح على السياسة. إذا كان للتنشئة الاجتماعية الأولية تأثير بالنسبة لهذين العضوين، بالنسبة لأغلبية الأعضاء الباقين، كان المجتمع المدني بشكل عام هو الذي ساهم في تنشئتهم الاجتماعية السياسية: فقد أشار أحد الأعضاء في مدينة القصيرين إلى الإتحاد العام لطلبة تونس (اتحاد الطلاب) أثناء حكم بن علي، بينما ذكرت عضوة أخرى بداية نشاطها داخل اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل. وبعد سقوط بن علي، أشار اثنان إلى بدء نشاطهما في المجتمع المدني المحلي. بالنسبة لأحدهما، كان نشاطها داخل المجتمع المدني هو السبب وراء طلب حزب سياسي منها الترشح للانتخابات.

لم يبادر أي من أعضاء المجالس الشباب إلى خوض الانتخابات. جميع أعضاء المجالس المحلية الذين أجرينا معهم المقابلات طلب منهم الترشح للانتخابات إما من أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الأساتذة الذين يبحثون عن أعضاء شباب لينضموا إلى قائمتهم. ولم يبادر أي من أعضاء المجالس الذين التقينا بهم إلى وضع قائمته الانتخابية، ولم يفكر سوى اثنان منهم فقط في الترشح للانتخابات مسبقاً. فقد كان أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو المعارف الأكبر سناً (أعضاء الحزب، والأساتذة، وغيرهم) هم من طلبوا منهم جميعاً الترشح. تعتبر الانتخابات البلدية هي الانتخابات الوحيدة التي تفرض وجود حصص للشباب يجب أن تلتزم بها جميع القوائم. وحقيقة أن جميع أعضاء المجالس الذين التقينا بهم تلقوا عروض للترشح للانتخابات تُبرهن على الأثر المترتب على حصص الشباب. فقد كان لزاماً على واضعي القوائم أن يبحثوا عن الشباب، وتحديداً الشباب، من أجل التصديق على قوائمهم من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس. ويبين ذلك أن الشباب المثقف الذي يتمتع بتنشئة اجتماعية سياسية قوية يستطيع أن يشارك في السياسة عندما يُطلب منه ذلك، ولكن الشباب أو الشباب لا يشعرون بالارتياح الكافي لبدء المشاركة السياسية في الانتخابات. وكما قال أحد أعضاء المجالس الذكور عن مدينة فوسانة: "لدي الكثير من الطموح، ولكن لم أرغب في أن أكون رئيساً للقائمة، لقد شعرت أن الأمر أكبر من أن أتحملة. إذا وجدت نفسي فجأة رئيساً للبلدية، أعتقد بصراحة أنها ستكون مسؤولية صعبة بالنسبة لي".

الصعوبات والمُعوقات

يمثل التوظيف فرقاً حاسماً بين أعضاء المجالس؛ فهناك ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء المجالس كانوا بغير عمل عندما التقيناهم. وكانت البطالة عبئاً ثقيلاً في حياة اثنين من هؤلاء المستشارين، وأثرت على أداء مهامهم السياسية لأنه لم يكن لديهم أي دخل (لا يتقاضى أي من النواب أجراً) ولا يبدو أن هناك وظيفة مستقرة تلوح في الأفق. عندما سُئلت أحد النائبات من فوسانة عن مستقبلها المهني قالت: "لأستطيع رؤيته؛ لا أستطيع رؤية أي شيء؛ إنني أربي احتياجاتي -من طعام وملابس وغيره- يوماً بيوم. إن شاء الله تتحسن الأمور". كان النواب الثلاثة العاطلون عن العمل من الإناث، وأعربت اثنان منهن عن رغبتهم في الحصول على أجر مقابل نشاطهما السياسي في المجلس. إن البطالة هي السمة الأبرز بين أعضاء المجالس من الشباب، حتى أن بعضهم يتعمدون إبراز وظائفهم ومهاراتهم المهنية باعتبارها سمات إيجابية مميزة في نشاطهم السياسي؛ يتضح ذلك جلياً في حالة المهندسين الذكور الذين التقينا بهم، فهم يرون أن مهاراتهم الهندسية جعلتهم مؤهلين أكثر من غيرهم للعمل في المجلس. وأوضح أحد هؤلاء المهندسين من أعضاء المجلس أن أحد أسباب ترشحه للانتخابات هو أن نقابة المهندسين شجعت رسمياً المهندسين التابعين لها على الترشح. وأضاف: "الأشخاص الذين

جميع أعضاء المجالس المحلية الذين أجرينا معهم المقابلات ينتمون إلى جيل الألفية. يبلغ أصغرهم من العمر 28 عاماً (انتخب عندما كان في سن 26 عاماً)، بينما أكبرهم يبلغ من العمر 35 عاماً (انتخب عندما كان في سن 33 عاماً). ويبدو أن الانخراط في الحياة السياسية بدأ في مرحلة لاحقة من الشباب، وهي في حالة مجموعتنا هذه، بعد التخرج من الجامعة.

جميع أعضاء المجالس المحلية الذين أجرينا معهم المقابلات هم من خريجي الجامعة. وشملت تخصصاتهم الهندسة والتجارة والسياحة. وبالنظر إلى الإحصاءات القومية والإقليمية (12% من التونسيين البالغين التحقوا بالجامعة؛ بيد أنه في مدينة القيروان ينخفض هذا الرقم إلى 6%، و7% في مدينة القصيرين، و7.75% في مدينة باجة)، فإن حقيقة أن كل عضو من أعضاء المجالس الذين التقينا بهم يحمل شهادة جامعية هي سمة جيدة، إلا أنه أمر غير مستغرب. يُبرهن ذلك على أن خريجي الجامعات أكثر احتمالاً للمشاركة في الحياة السياسية. وقد أشار بعض أعضاء المجالس أنفسهم إلى أنهم "مثقفين" وأن قائمتهم الانتخابية تضمنت النخب المحلية "المثقفة" (المعلمين والمديرين والمهندسين وما إلى ذلك) لتسويغ ترشحهم للانتخابات المحلية. هذا النوع من التصريحات يدفعنا إلى الاتفاق مع ما توصل إليه هيغلي وآخرون، عندما أعربوا أن "التعليم والوظيفة يؤديان دوراً قوياً باعتبارهما مؤشرات على الهوية والمكانة الاجتماعية في تونس".³¹ بيد أن أحد أعضاء المجالس الذين أجرينا معهم المقابلات في مدينة فوسانة، والذي تحدث بصراحة عن التأثير الإيجابي الذي أحدثته تعليمه ومسيرته المهنية في ولايته السياسية، حاول توضيح تأثير التعليم، قائلاً إن أي شخص يستطيع أن يشارك في السياسة، بصرف النظر عن درجة التعليم التي حصل عليها: "إن المثقف هو شخص يشارك في المجتمع، شخص يستطيع أن يضيف أشياء لمن حوله. هذا ما يعنيه أن تكون شخصاً مثقفاً. من الممكن أن أكون شخص لم يذهب إلى المدرسة لفترة طويلة ومع ذلك يقدم مساهمات أفضل للمجتمع من شخص حاصل على درجة الماجستير". غير أنه انتقد فيما بعد أعضاء المجالس المحلية الشباب من حوله لعدم تلقيهم التعليم الكافي للعمل بكفاءة في المجلس.

التنشئة الاجتماعية الأولية تؤثر على اهتمام أعضاء المجالس المحلية ورغبتهم في المشاركة في السياسة. من بين عشرة من أعضاء المجالس، ذكر اثنان عائلتهما، وتحديداً أتماء أباهما السياسي لتفسير اهتمامهما بالسياسة. والأمر المثير للاهتمام هو أن كلا من هذين العضوين كانا ينتميان إلى توجهات سياسية متناقضة قبل 2011. فقد كان والد أحد أعضاء المجالس في الشبكة ينتمي إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي [حزب بن علي الذي انحل في يناير/كانون الثاني عام 2011]، وأصبح بعد ذلك المنسق المحلي لحزب نداء تونس [حزب سياسي أسسه الباجي قائد السبسي عام 2012، وانضم العديد من أعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي السابقين إلى هذا الحزب]، بينما والد العضو الآخر ينتمي إلى المعارضة. وادعى كلا العضوين أنهما كانا يشتركان في العمل السياسي في ظل حكم بن علي، متبعين نهج أبويهما. وفي الواقع، ترشحت الأولى للانتخابات المحلية بعد أن طلب منها والدها ذلك.

يمثل فارق السن داخل المجالس المحلية مصدر توتر. مثلما يؤثر العمر والجنس خلال الحملات السياسية للنائب، فإن هذين العاملين يؤثران أيضاً داخل اجتماعات المجلس المحلي، وهذا ما أعرب عنه أعضاء المجالس الشباب الذين قابلناهم. غالباً ما يكون لفارق السن بين النواب -وكذلك رئيس البلدية- تأثير سلبي على عمل الشباب في المجلس، كما يمكن أن يعكس فارق السن تفاوتاً في الخبرات، وهو ما يضر بالنواب الشباب. ذكر أربعة نواب على الأقل أنهم يواجهون صعوبات مع الأعضاء الأكبر سنّاً في المجلس، الذين كانوا يشغلون الوظائف نفسها أثناء حكم بن علي؛ حتى قالت إحدى النائبات من مدينة حاجب العيون: "ما زلتُ لا أفهم كل شيء [عن البلدية]؛ لأن غالبية أعضاء المجلس كانوا في مناصبهم بالفعل في عهد بن علي، وهم أكبر سنّاً، ومن ثم فهم يحتكرون الملفات حتى لا تفهم شيئاً عن سير العمل". كما أدلى نائب من مجلس مجاز الباب بملاحظة مماثلة قائلاً: "الشباب دائماً ما يكونون محط استخفاف، والأعضاء الأكبر سنّاً في المجلس شغلوا هذه المناصب من قبل، وكانوا ضمن التجمع الدستوري الديمقراطي، ولديهم خبرة كبيرة. لم أكن عضواً في التجمع الدستوري الديمقراطي، لذا فهم يقولون لنا بلسان حالهم: "نحن نفهم كل شيء، وأنتم لا قيمة لكم"، ولا يعطونك أي فرصة، بل دائماً ما يقاطعونك ولا يقبلون ما تقوله". بشكل عام، يؤدي الافتقار إلى الخبرة بجانب عدم رغبة النواب الأكبر سنّاً في نقل أو مشاركة معرفتهم وخبراتهم أو حتى إخراج ملفات محددة إلى تهميش أعضاء المجلس الأصغر سنّاً. كان العديد من أعضاء المجالس الذين التقيناهم غير راضين عن تأثيرهم في البلدية، وكان تفسيرهم لهذه الظاهرة في أغلب الأحيان يعود إلى افتقارهم إلى الخبرة، وعدم رغبة النواب الأكبر سنّاً في مساعدتهم على جبر هذا النقص. ومع ذلك -اعتماداً على السياق المحلي- يقال إن التوترات بين النواب الأكبر سنّاً والشباب أخذت تتحسن تدريجياً؛ فقد أشار بعض النواب إلى أن علاقاتهم مع رئيس البلدية أصبحت أفضل مما كانت عليه مثلاً في بداية ولايتهم. وقالت النائبة التي قابلناها في مجاز الباب: "الآن، عندما أقدم عرضاً، أسمع تفاصيل أكثر من ذي قبل. لذلك حتى لو كان رئيس البلدية والأعضاء الأكبر سنّاً أشخاصاً منتمين إلى جيل آخر، فإن الشباب في نهاية المطاف أكثر عدداً".

يتقاطع نوع الجنس سلباً مع العمر عندما تكونين عضوة شابة. أشارت جميع العضوات (باستثناء عضوة من بلدية فوسانة) أن الأعضاء الذكور الأكبر سنّاً يتصرفون بأسلوب معين للتقليل من شأنهن خلال الاجتماعات، من قبيل مقاطعة حديثهن مع علامات واضحة على عدم الانتباه. كانت العضوة التي أجرينا حواراً معها في مدينة "حاجب العيون" أكثر المتحاورات صراحةً عن هذا الشأن، فقد قالت "يوجد في مجلسنا ثلاث عضوات تقبل أعمارهن عن 35 عاماً. ولسنا صغاراً في السن وحسب، لكننا أيضاً نساء. عندما يتاح لإحدانا الحديث، نراهم يتصفحون هواتفهم أو يغادرون الحجرة لتدخين سيجارة. وهذا لأن المتحدثة امرأة وأيضاً صغيرة في السن". مضيئة أن الأعضاء الذكور الأكبر عمراً يطلقون عليها وعلى زميلتيها الشابتين اسم "نصّاب" (أي المحتالات).

أما العضوة من بلدية القيروان فقد شعرت أن لِمظهرها الخارجي تأثير على تصور أعضاء المجلس الذكور الأكبر عمراً حول إمكانياتها وقدراتها، وقالت "للأسف توجد أحكام مسبقة. يلاحظون أنك تهتمين بمظهرك، فيخطر في بالهم على الفور أنه: 'لا بد أنها مصففة شعر، أو أنها لا تفقه أي شيء'. لكنها أضافت: 'إذا كنت قوية، ولا تتغاضين عن أي شيء، عندها سيصغون إليك'. ينبغي دائماً على الشابات، اللاتي يعتبرهن الأعضاء الذكور أقل كفاءة من الشباب، إبراز قدراتهن حتى يؤخذن بجديّة.

على سبيل المثال، صرحت رئيسة بلدية الشبيكة قائلةً "عندما انتخبت

يديرون الدولة ليسوا مهندسين؛ بينما نحن نقوم بالعمل كله دون أن يكون لدينا أي سلطة أو منصب"، وقد وصف هذا الوضع بأنه ظالم للمهندسين.

كان للعمر تأثير قوي على حملات المرشحين. باستثناء مستشارة واحدة من فوسانة، أشار جميع أعضاء المجالس الذين التقيناهم إلى تأثير العمر على تصورات الناخبين لترشيحهم (وهذه التصورات لا يمكن تأكيدها إلا بشكل جزئي عند مقارنتها بالانحدارات الإحصائية على المستوى الوطني)³². يعد العمر سمة أساسية للحكم على المرشحين؛ ومع ذلك، فقد اختلفت الأنظار حول هذا الحكم، سواء بين المرشحين أم الناخبين. فقد تراوح تصور الناخبين لعمر النواب المستقبليين بين الإيجابي والسلبي. يرى معظم المرشحين أن بعض الناخبين يعتبر "صغّر السن" نقطة قوة للمرشح، وذلك لأن "الشباب" يرتبط بأشياء مثل "التكنولوجيا" و"المعرفة" و"الإبداع"... إلخ. لكن بالنسبة للناخبين الآخرين، كان سن الشباب عائقاً للمرشح، لأنه مرتبط بـ "نقص الخبرة" و"عدم النضج"... إلخ. سمعت أحد النائبات خلال حملتها في مدينة حاجب العيون مقولات مثل: "ليس لديك خبرة؛ من هم أكبر منك سنّاً لم يتمكنوا من تحقيق [التغيير]، فكيف ستنجح أنت في تحقيقه؟ أولئك الذين يفهمون السياسة لم يجرؤوا على الترشح في مثل سنك، أنت ما زلت شابة، ماذا الذي يمكنك فعله؟". يرتبط الشباب هنا بـ "نقص الخبرة"، و-بشكل أدق- الافتقار إلى الخبرة السياسية مقارنة بالمرشحين الذين ليسوا أكبر سنّاً فحسب، بل لديهم أيضاً خبرة بالسياسة المحلية. في الواقع، ذكر العديد من أعضاء المجالس الذين التقيناهم أن هناك زملاء لهم شغلوا المنصب نفسه في عهد بن علي، وعادوا إليه مجدداً بشكل ديمقراطي في عام 2018. لكن، من ناحية أخرى، يمكن اعتبار التصويت لصالح "الشباب" استراتيجية جيدة للناخبين الآخرين، الذين رأوا في ذلك وسيلة للتخلص من السياسيين الأكبر سنّاً، وذلك عن طريق الإفصاح عن عدم ثقتهم بالنخب السياسية الأكبر سنّاً، وبالاعتماد على الاعتقاد بأن وجود "دماء جديدة" في البلديات قد يحسن الوضع السياسي. بالنسبة للمرشحين الذين رأوا تأثير عمرهم على ناخبهم المحتملين، كان إثبات خطأ أولئك الذين لم يؤمنوا بهم أمراً مهماً: "عليك أن تُظهر للناس أنك من النوع الذي يمكنه انتزاع حقوقه بالقوة، وذلك ليعلّموا أنني عنيدة ونشطة". هذا ما قالته إحدى النائبات من مدينة حاجب العيون رداً على المعارضة التي واجهتها بين الناخبين الأكبر سنّاً.

للجنس تأثيره على الناخبين، ويمكن أن يتقاطع سلباً مع الشباب. ذكرت نائبتان -على الأقل- أن جنسهما كان عاملاً مؤثراً خلال الحملة الانتخابية؛ فقد أشارت نائبة من القيروان إلى أنه لم يُسمح لها أثناء الحملة بدخول أماكن معينة -مثل المقاهي المخصصة للذكور فقط- لكونها امرأة. وصرحت أن ذلك أزعجها قليلاً، لكنها حاولت حصر هذه الظاهرة بالقيروان على وجه التحديد، قائلة إن عدم قدرتها على دخول المقاهي المخصصة للذكور فقط يمكن أن يؤدي إلى حقيقة أن القيروان أكثر تمسكاً بالتيار المحافظ من بقية البلاد. وذكرت أن ذلك لم يحدث في البلدات والقرى الأصغر، حيث دخلت هي والمرشحات الأخرون من قائمتها المقاهي المخصصة للذكور فقط للتحديث مع الناخبين المحتملين. وأشارت رئيسة بلدية شبيكة إلى التقاطع بين الجنس والعمر باعتباره مضرّاً تماماً بترشيحها: "بمجرد أن يروا أنك امرأة شابة، يعتقدون على الفور أنك لن تنجح". من ناحية أخرى، لم يعتبر الرجال أن جنسهم كان مؤثراً على الطريقة التي ينظر بها الناخبون إليهم، أو يقيمونهم بها أثناء الحملة الانتخابية. وهذا يعني أنهم على الأرجح استفادوا من امتياز كونهم ذكوراً، وهذا منحهم ميزة على المرشحات النساء، لأنه لم يتعين عليهم إثبات الكثير للناخبين الذين يميلون بطبعهم إلى الثقة في كفاءة الرجال على النساء.

المستقبل السياسي ومشاركة الشباب

رغم الصعوبات التي يواجهونها بسبب سنهم ونوعهم الاجتماعي، إلا أن معظم أعضاء المجالس البلدية الشباب يكتسبون الخبرة والثقة بالنفس، وهو ما يدفعهم إلى التفكير في الترشح مرة أخرى. يعد مستوى التعليم والفهم، ورؤية تأثير الفرد في البيئة المحلية أكثر الجوانب التي تحفزني لأكون عضواً في مجلس البلدية؛ فقد قال أحد النواب الذكور من مدينة مجاز الباب: "كنت متحمساً في البداية، لكنني الآن أكثر حماساً. لقد عالجت الكثير من المشاكل، وهذا يعطيني شعوراً نفسياً رائعاً. أعمل الآن على ثلاثة مشاريع وثلاث دراسات. من المؤكد أنه شعور جيد عندما يشركك الناس في الشوارع". وقد كانت هذه المشاعر واضحة بشكل ملحوظ في حالة رئيسة بلدية شبيكة، التي شغلت منصب عضو مجلس البلدية رداً من الزمن، حيث قالت: "ثمة فرق جوهري بين أن تكون رئيس البلدية، وأن تكون عضواً في المجلس؛ فيما مضى -عندما كنت مجرد عضو في المجلس- كنت أقدم اقتراحات دون أن أرى أي متابعة، وكنت أطلب الشيء ولا أجده، ورغم أن كل شيء كان مسجلاً في المذكرات وأوراق العمل الرسمية، إلا أن شيئاً لم يُنجز. الآن أنا هنا كل يوم؛ فيما مضى، كنت أسأل لماذا تأخر مشروع كذا وكذا، أما الآن فأنا أعلم أن مشروع كذا وكذا قد تأخر بسبب دراسة أو بسبب وجود مشكلة في إحدى الإدارات المحلية. فيما مضى لم يكن الحل في يدي، فلم أكن أستطيع الذهاب إلى الإدارات، لكن الآن يمكنني الذهاب إلى الإدارات المحلية والحصول على ما أحتاجه". رغم هذه الصعوبات، فإن بعض أعضاء المجالس يكتسبون الثقة في عملهم وهم على دراية أكثر بتأثيرهم، وهو ما يزيد من دافعهم ويجعلهم يفكرون في إمكانية الترشح مرة أخرى لإعادة انتخابهم في عام 2023، بل كان ذلك دافعاً لعضوين -على الأقل- من أعضاء المجالس البلدية -كلاهما من الذكور- إلى الترشح في الانتخابات الوطنية. على النقيض من ذلك؛ فإن أولئك الذين لم يشعروا بعد بتأثيرهم في مجتمعاتهم المحلية، والذين خبت جذوة دافعهم الأولي عند مواجهة واقع عملهم السياسي في المجالس المحلية كانوا أكثر تشككاً حيال مستقبلهم السياسي؛ فقد صرحت إحدى الأعضاء من فوسانة: "إذا لبيت مطالب المجلس بشكل صحيح، وإذا عالجت المشكلات وأنجزت المشروعات؛ فسأستمر، وإلا سأرحل. إذا كان بإمكانك العمل وفهم كيف يعمل المجلس، فسأرشح نفسي مرة أخرى، وإذا لم يكن الأمر كذلك، سأعادر".

إن الخطاب الذي يتبناه أعضاء المجالس البلدية عن "الشباب" غامض. في حين يُنظر إلى "الشباب" على أنهم فئة مقابلة للشيوخ (الأعضاء الأكبر سناً) -خاصة داخل المجلس- لكن خارج المجلس، غالباً ما ينظر أعضاء المجلس إلى أقرانهم الشباب نظرة ازدراء، إذ يعتبرونهم غير ناضجين أو غير مسؤولين. إن ما أذهلنا كباحثين هو التناقض الذي يظهر في حديث أعضاء المجالس عن "الشباب" باعتبارهم فئة أو مفهوم؛ فجميعهم يتبنون تصوراً إيجابياً عن "الشباب" عند مقارنتهم بالأجيال الأكبر سناً، فهم يرون الشباب أكثر حداثة وكفاءة وأكثر انفتاحاً من الأجيال الأكبر سناً، وغالباً ما يلتبس هذا الخطاب بالربط بين التخلف وعدم مواكبة العصر وكبر السن. فمثلاً قال أحد الشباب من أعضاء المجلس من فوسانة: "بعض كبار السن عقولهم مغلقة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فلم يعودوا يستجيبون للابتكار؛ فإذا ما قدم إليهم شاب فكرة جديدة، فلا يكون ردهم إلا أن ينظروا إليه بغرابة أو يرفضوها على الفور. ولأن عقولهم لا تستطيع قبولها، فإن أدمغتهم لا تستطيع معالجتها. فعصر التكنولوجيا والعولمة لم يصل إليهم بعد". هنا يرى عضو المجلس نفسه أعلم من غيره لأنه شاب، وهم كبار في السن.

لرئاسة البلدية، [ينبغي التنويه هنا أنها لم تُنتخب عقب انتهاء الانتخابات مباشرة، بل بعد أن قدم سبعة أعضاء من الحزب الفائز استقالتهم، لأنهم أرادوا إعادة الانتخابات لتعزيز الأغلبية التي يستحوذون عليها]، كان الجميع خائفين، فقد أرادوا شخصاً لديه خبرة أكثر مني. كانوا خائفين من أنه سيجري التلاعب بي، وهذا دفعني لتقديم أداء أفضل. أردت أن أثبت لهم أنهم مخطئون، وأريهم أنني أعرف كيف تدار الأمور، وأنتي سأنجز". علاوة على ذلك، غالباً ما يستغل الرجال القيود الزمانية والمكانية التي تعيق المرأة لاتخاذ القرارات في غيابهم.

ونوهت العضوة في بلدية مجاز الباب إلى حقيقة أن بعض القرارات كانت تتخذ خارج المجلس: قائلة إن: "الرجال هم من اتخذوا قرار توزيع أراضي البلدية الشاغرة بالقرب من النهر. وقد استبعدنا منها لأن هذه الاجتماعات كانت تُعقد ليلاً خلال شهر رمضان. لكننا فرضنا أنفسنا عليهم، ولم نُغيب شخصياً عن أي منها". وقد أقر ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ذكور من المجالس المحلية أن النساء حظين باهتمام أقل من الرجال وأنهن واجهن صعوبات أكثر منهم خلال الاجتماعات.

من الصعب تشكيل تحالفات على أساس السن، على الرغم من تأثير العمر على عمل الأعضاء الشباب في المجالس المحلية. بينما اشتكى معظم الأعضاء من وجود توترات بينهم وبين زملائهم الأكبر عمراً، تشكلت بضعة تحالفات قائمة على أساس العمر في المجلس. بالنسبة لعضو بلدية فوسانة (وهو أصغر من حاورناهم)، فإن هذا له علاقة بحقيقة أن بعض الأعضاء الشباب لم "يفوزوا" بمقاعدهم في المجلس بشكل صحيح، الأمر الذي يعبر عن عدم الثقة في زملائه الذين ينتمون لفئة العمرية نفسها: "يضم مجلسنا تسعة أعضاء شباب. لكن ثمة مشكلة. فبعض الشباب يفتقرون إلى العزيمة. وقد وُضعت أسماءهم على القوائم لاستكمال العدد فحسب. في أغلب الأحيان يكون ذلك لأنه كان ينبغي على الأب أو العم أن يكونوا ضمن القائمة لكن تعذر عليهم الترشح لسبب ما، لهذا يستبدلون هذا الشخص بشاب من العائلة. لا أسمح أولئك الأعضاء الشباب مع أنهم زملائي. الأمور لا تسير بهذه الطريقة، إما أن تترشح لتصبح صانع قرار، أو لا تترشح على الإطلاق". يبدو أن لدى هذا العضو الشاب والأعضاء الأكبر عمراً في بلدية فوسانة الافتراض نفسه حول باقي الأعضاء الشباب: يمكن التأثير في الشباب، والتلاعب بهم، وما شابه ذلك.

حاولت العضوة الشابة من بلدية القيروان تشكيل تحالف مع زملائها الشباب لكنها فشلت، وقالت عن ذلك: "بذلت قصارى جهدي لتكوين نواة للتضامن بين الشباب -خاصة النساء منهم- وإحداث توازن في القوى، لكنني فشلت. أردت أن أجلب روح الابتكار إلى المجلس، أن أجلب أفكاراً جديدة، لأن كل ما فعله الآن هو إدارة الأمور بالطريقة المعتادة. قلت للأعضاء الشباب: نحن الشباب لدينا ما نقدمه، يمكننا عرض أمور لم يسبق اقتراحها مطلقاً، ولم تخطر ببال أي شخص من قبل. لكن لم أتمكن من إنجاح الأمر. لا ألقى باللوم على زملائي الشباب؛ فبعضهم يعمل بجد، وبعضهم يعارض ذلك".

ينبغي الانتباه هنا إلى أنه في هذا العالم السياسي المُصغر، ورغم التوترات المتعلقة بالسن مع الأعضاء الأكبر عمراً والانتماء للشريحة الموصومة ذاتها، لم يتمكن الشباب من تحقيق التضامن فيما بينهم. يرجعنا هذا إلى ملاحظتنا المفاهيمية الأولية حول صعوبة التعامل مع "الشباب بوصفهم شريحة متجانسة". على ما يبدو لم تتمكن سوى عضوة واحدة من بلدية حاجب العيون من تشكيل تحالف مع باقي الأعضاء الشباب في المجلس؛ وهما عضوتان شابتان. ربما يدل هذا على أن الانتماء المزدوج -لنوع الاجتماعي نفسه والفئة العمرية نفسها- قد يساهم في توطيد الروابط وبالتهنية تعزيز التضامن.

داخل المجالس البلدية كما تتحدث عنها في الفضاء العام، وفي جميع أنحاء البلاد. إذ إن التركيبة السياسية للأحزاب المختلفة تخلق لامركزية السلطة داخل المجلس. ومن ناحية أخرى، ثمة مطالب للمواطنين، وهذا يضعف سلطة الحزب. كما أن شعبية وقوة الأحزاب تتفاوت بين البرلمان وداخل مجالس البلدية. ومع ذلك، فإن الرفض العام للأحزاب السياسية يتماشى مع البحث الذي أجري حول المشاركة السياسية للشباب التونسي، رغم أنه يذهب بهذا الاستنتاج إلى أبعد من هذا، حيث يظهر أنه حتى الشباب الذين يرشحون أنفسهم للانتخابات يرفضون الأحزاب السياسية.

"مصلحة البلاد" هي المحرك الرئيسي لتوجهات الأعضاء السياسية، إلا أنه لا يزال هناك شعور بأن المناطق التي ينتمون إليها تتعرض للتمييز. في حين كانت فكرة "مصلحة الأمة" محوراً أساسياً في تقييم الأعضاء للمشاهد السياسي؛ وُصفت الأحزاب السياسية بأنها تتعارض مع "مصلحة الأمة" بصورة رئيسية. بيد أن الأمر اللافت للنظر هو مدى السهولة التي أثّرت بها هذه الفكرة، كما لو كان هناك بالفعل شيء واضح يسمى "مصلحة الأمة" يتجاوز الانتماءات السياسية أو الأيديولوجيات أو الطبقات الاجتماعية. أبدى بعض الأعضاء تأييدهم للفكرة مباشرة قائلين إنهم يعملون من أجل المصلحة الوطنية فقط وليس من أجل أي شيء آخر. فعلى سبيل المثال، قالت العضوة في بلدية الشبيكة إن "الشباب يتسمون بالقدرة على الفهم بسرعة وعلى نحو أفضل. هناك أشخاص عملوا مع بن علي وبورقيبة وظلوا متمسكين بأفكارهم القديمة، ونحن نسعى إلى العمل بمزيد من الشفافية. ولا نسعى سوى لتحقيق مصلحة البلاد. ونعمل وفق قانون المجالس المحلية"، واصفةً نفسها بأنها واحدة من "الشباب" الذين تحركهم المصلحة الوطنية.

يُبرهن ذلك على أن التفكير فيما يتعلق بالمصالح المتضاربة لا يبدو أنه أمر مسلم به في تونس اليوم، إذ يُنظر إلى مفهوم محدد "للمصلحة الوطنية" باعتباره أمراً ينبغي أن يتجاوز كافة الانتماءات السياسية والأيديولوجية. ومع ذلك، كان الانتماء الإقليمي مهماً بالنسبة لبعض الأعضاء، لا سيما أنهم يعتقدون أن منطقتهم (القصرين أو القيروان) لطالما عانت من الحرمان وتعرضت للتمييز من قبل الدولة المركزية: قال عضو من مدينة القصرين على سبيل المثال: "أُنييت من منطقة داخلية مهمشة، وحملت معي مطالب ونشأت مع هذا الشعور بالتهميش". في حين أعربت عضوة من مدينة القيروان أن السبب الرئيسي وراء ترشحها للانتخابات المحلية هو "التهميش الذي عانت منه مناطقنا. لقد تم التغافل عن القيروان". ومثلما نرى من هذين المثالين، فإن الشعور بالانتماء إلى منطقة مهمشة يتماشى مع الشعور بالعمل من أجل "مصلحة البلاد". وهنا تضطلع البيئة السياسية بدور بالغ الأهمية، إذ يُحدد الأعضاء توجهاتهم السياسية حول الشعور بأن بيئتهم الجغرافية المباشرة قد تعرضت للحرمان مقارنة بالمناطق الأخرى.

ويوضح هذا التعليق تماماً الاتجاه الذي رصدناه في عدة مناسبات عندما تحدثنا مع أعضاء المجلس الشباب؛ سواء تحدثوا عن المجلس أم عن وظائفهم، فالعديد منهم يرون أن العمر أو "الجيل" سمة مهمة لتحديد هوية الأشخاص من حولهم والحكم عليهم. لقد رأوا أن الأعضاء الأكبر سناً يمثلون عائقاً، ويعارضون الابتكار والإبداع والمبادرة والنجاح، بينما شبابهم يجعلهم أكثر ذكاءً من الناحية الفكرية وأسرع في التعلم من نظرائهم الأكبر سناً.

لكن عندما ظهر "الشباب" في تونس على أنهم فئة ديموغرافية، كان الخطاب أكثر تناقضاً. مما تجدر ملاحظته أنه يُنظر إلى بعض "الشباب" -وتحديداً في العاصمة- على أنهم غير ناضجين وخطرين وغير مسؤولين. فقد تزامنت المقابلات التي أجريناها مع احتجاجات في تونس، شارك فيها نشطاء وناشطون مثليون الجنس يطالبون بتقنين الماريجوانا. وعلى الفور، لم يتردد العديد ممن أجرينا معهم المقابلات في ربط فئة "الشباب" بهذه المجموعات، وبطريقة سلبية. وعندما سُئلت نائبة من فوسانة عن رأيها في الاحتجاجات بشكل عام قالت: "أتقصد احتجاجات مثل تلك التي تطالب بتقنين الحشيش؟ [ثم ضحكت]. هناك احتجاجات وتظاهرات تطالب بشيء يجب أن يحدث لكي تتحسن البلاد؛ فهناك احتجاجات كتلك التي يقوم بها الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، واحتجاجات من أجل حياة أفضل، لكن أولئك الذين يخرجون لطلب الحشيش... عمّ يبحثون؟ ما الذي يريدونه؟". يمكننا فهم هذه الانقسامات داخل الشباب بشكل أفضل عندما نتحدث عن مفهوم البيئة السياسية؛ ففي هذا الفضاء يؤطّر الشباب أنفسهم الاختلافات في المواقف والقيم السياسية بين بعضهم البعض بالاعتماد على الموقع والجغرافيا والانتماء إلى منطقة معينة، وهذا الانتماء الإقليمي يمكن أن يعني أيضاً تصوراً معيناً للاختلافات الطبقيّة بين الشباب؛ فإن شباب السواحل أغنى من شباب المناطق الداخلية، ومن ثم تكون لهم أولويات مختلفة. الصورة التي تتوصل إليها في هذه الحالة هي صورة الشباب الفقراء والمحرومين الذين يطالبون بوظائف من أجل العيش الكريم، بينما يطالب الآخرون -الذين تجاوزوا هذه الاحتجاجات بالفعل- بتقنين الماريجوانا من أجل "المتعة".

جميع أعضاء المجالس يرفضون الأحزاب السياسية، حتى أولئك الذين ترشحوا تحت راية حزب معين. سبعة من أعضاء المجالس العشرة ترشحوا ضمن قوائم تابعة لأحزاب سياسية، وخمسة لم ينضموا إلى أي حزب أبداً وخاضوا الانتخابات مستقلين، وانضمت واحدة إلى الحزب وتركته بعد انتخابها بفترة وجيزة، وأخرى انضمت إلى حزب والدها الذي حُلَّ لاحقاً. بعبارة أوجز؛ لا ينتمي أي منهم حالياً إلى حزب سياسي، وكلهم -باستثناء واحد- يرفضون بشدة الأحزاب السياسية، ويرون أنها غير فعالة ولا تكثر -إن لم تكن تضر- بالصالح العام. الاستثناء الوحيد هو نائبة من القيروان لا تزال تدعم الحزب، لكنها ترفض دائماً الانضمام إلى صفوفه بسبب تمسكها بالاستقلال، حتى داخل مجلس البلدية. لكن كما أشار أحد النواب من القصرين: "من الصعب التحدث عن معارضة

الخاتمة

نستنتج من تحليلنا للمقابلات التي أُجريت مع عشرة شباب من أعضاء المجالس المحلية أن حصص الشباب أتاحت الفرصة أمام الشباب للترشح والفوز بمقاعد في الانتخابات البلدية، بعد أن حثهم على ذلك كبار السن الذين بادروا بوضع قوائم انتخابية للانتخابات البلدية لاستيفاء الحصص الإلزامية المقررة للشباب. وبالرغم من أن الحصص تسمح بدخول المعتدك السياسي التقليدي للسياسة النيابية، فإنها لا تحمي الشباب من التحيزات والمواقف السلبية من جانب الأعضاء الأكبر سناً. ومع ذلك، ومن واقع ما توصلنا إليه، فقد حملت التجربة بين طياتها الكثير من الجوانب الإيجابية بالنسبة لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين، إذ يبدو أن معظمهم أصبح الآن أكثر إدراكاً للشؤون السياسية المحلية والآليات المؤسسية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الشباب الذين ترشحوا للانتخابات لا يمثلون نظرائهم المحليين: إذ إن جميع الأعضاء الشباب المنتخبين الذين أجرينا معهم المقابلات ينتمون إلى جيل الألفية وجميعهم حصلوا على شهادات جامعية. فقد استفاد من هذه الحصص الشباب الأكثر تعليماً، سواء كان لديهم عمل أم لا، أو الذين شاركوا بالفعل في أنشطة المجتمع المدني، أو الذين لديهم أقارب نشطوا في أحزاب سياسية. وعلاوة على ذلك، بالرغم من أن الأعضاء ينظرون بوضوح إلى أنفسهم بوصفهم شباباً ويعتبرونها ميزة، فإنهم لم يظهروا إحساساً قوياً بالانتماء والاهتمام السياسي المشترك مع الشباب في تونس بشكل عام. والواقع أننا لاحظنا أن الانقسامات الإقليمية، وإدراك الأعضاء للتهميش الذي تتعرض له مناطقهم مقارنة بالمناطق الساحلية أو العاصمة، كان لها دور مؤثر في انقسام فئة «الشباب». وهو انقسام يبدو جلياً إذا ما أخذنا في الاعتبار الدور الذي يلعبه مفهوم البيئة السياسية في تشكيل القيم السياسية والخطاب الذي يتبناه هؤلاء الأعضاء الشباب. ومن ثم، لا يُشكل «الشباب» فئة متماسكة على الصعيد الوطني، نظراً إلى أن معاني الانتماء والقيم السياسية غالباً ما تكون متضاربة بين الشباب.

الهوامش

- [1] Emma C. Murphy, "A Political Economy of Youth Policy in Tunisia," *New Political Economy* 22, no. 6 (November 2, 2017): 676–91, available at <https://doi.org/10.1080/13563467.2017.1311848>.
- [2] Murphy.
- [3] Tunisia: Studies on Youth Policies in the Mediterranean Partner Countries, available at https://www.salto-youth.net.../09-EuroMedJeunes-seEtudes_Tunsia.pdf. Published by Euromed Youth Technical Assistance Unit, Marly-le-Roi France. 2009
- [4] Omar Somi, "Youth Policy in Tunisia: The Internationalization of Youth as a Public Policy Issue," Working paper (Power2Youth, May 4, 2016), available at <https://www.iai.it/en/pubblicazioni/youth-policy-tunisia>.
- [5] [2013-2014] أنه كان مُكلفاً بوضع خطة شاملة للشباب، ادعى شخص آخر كان في الوزارة أثناء حكومة الحبيب الصيد [2015-2016] أن فريقه لم يجد أي أثر لأعمال من شغلوا المنصب قبله عندما وصلوا إلى السلطة. سومي.
- [6] [2019، يُمكن الاطلاع عليه من هذا الرابط: <https://www.arabbarometer.org/ar/countries/tunisia-ar>]
- [7] [8] [9] 2016, available at file:///C:/Users/Utilisateur/Downloads/D8.2_CAWTAR.pdf.
- [10] Kirstie Lynn Dobbs, "Youth Quotas and 'Jurassic Park' Politicians: Age as a Heuristic for Vote Choice in Tunisia's New Democracy," *Democratization* 27, no. 6 (August 17, 2020): 990–1005, <https://doi.org/10.1080/13510347.2020.1763312>.
- [11] Jana Belschner, "The Adoption of Youth Quotas after the Arab Uprisings," *Politics, Groups, and Identities* 9, no. 1 (January 1, 2021): 151–69, available at <https://doi.org/10.1080/21565503.2018.1528163>.
- [12] Belschner. "The Adoption of Youth Quotas after the Arab Uprisings,"
- [13] [14] [15] Fethi Mansouri, "Youth and Political Engagement in Post-Revolution Tunisia," *British Journal of Middle Eastern Studies* 0, no. 0 (May 15, 2020): 1–17, <https://doi.org/10.1080/13530194.2020.1765142>; World Bank, "Tunisia - Breaking the Barriers to Youth Inclusion" (The World Bank/Center for Mediterranean Integration/National Youth Observatory, November 1, 2014), available at <http://documentos.bancomundial.org/curated/es/2014/11/20419856/tunisia-breaking-barriers-youth-inclusion>; UNDP, "Etude sur 'Les jeunes et la participation électorale en Tunisie: la dualité de l'engagement et de l'abstention dans la participation des jeunes tunisiens aux élections,'" UNDP, 2020, available at <https://www.tn.undp.org/content/tunisia/fr/home/presscenter/articles/2020/05/27/sur--les-jeunes-et-la-participation-electorale-en-tunisie--la-du.html>.
- [16] وفاء بن الحاج عمر، "نتائج دراسة حول مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة والشأن المحلي: 47% من الشباب غير مهتمين بالحياة السياسية والقضايا المحلية"، مؤسسة هاينريش بول، مكتب تونس، مؤسسة هاينريش بول، 2018. يُمكن الاطلاع عليه من هذا الرابط: <https://tn.boell.org/ar/2018/12/19/ntyj-drs-hwl-mshrk-lnwswlshwbb-fy-lhy-lmw-wlshwn-lmhlwy-47-mn-lshbb-gyr-mhtmyn-blhy-lsyy>
- [17] Aymen Belhadj and Arnaud Kurze, "Whose Justice? Youth, Reconciliation, and the State in Post-Ben Ali Tunisia," *Journal of Human Rights* 20, no. 3 (March 29, 2021): 1–17, available at <https://doi.org/10.1080/14754835.2020.1868296>.
- [18] زياد بوسن ومحمد إسلام مباركي، "الشباب التونسي والحياة السياسية: صحة من ركود؟"، مبادرة الإصلاح العربي، 14 يناير/كانون الثاني 2021، متاح على: <https://www.arab-reform.net/ar/publication/الشباب-التونسي-والحياة-السياسية-صحة>
- [19] Middle East Studies 26, no. 1 (2017): 4–31, available at <https://doi.org/10.1111/dome.12102>.
- [20] [21] Amine Ben Mami and Eric Gobe, "A New Offer of Commitment and Work for Qualified Youth? Democratic Monitoring Associations in Post-Ben Ali Tunisia," *The Journal of North African Studies* 26, no. 2 (March 4, 2021): 272–93, available at <https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1665287>.
- [22] Somi, "Youth Policy in Tunisia: The Internationalization of Youth as a Public Policy Issue"; Thierry Desrués and Ana Velasco Arranz, "Associations and Young People during the Tunisian Transition: Pluralism, Socialisation, and Democratic Legitimation?," *The Journal of North African Studies* 26, no. 2 (March 4, 2021): 251–71, available at <https://doi.org/10.1080/13629387.2019.1665286>.
- [23] World Bank, "Tunisia - Breaking the Barriers to Youth Inclusion."
- [24] Kincaid, "Exploring Collaborative Civic Leadership Among Young Tunisians."
- [25] Giulia Cimini, "Missing Youth in Tunisia? Implications of Regional Disparities and Center-Periphery Divide," Project on Middle East Political Science (blog), November 13, 2019, available at <https://pomeps.org/missing-youth-in-tunisia-implications-of-regional-disparities-and-center-periphery-divide>; Somi, "Youth Policy in Tunisia: The Internationalization of Youth as a Public Policy Issue"; Desrués and Arranz, "Associations and Young People during the Tunisian Transition."
- [26] Cimini, "Missing Youth in Tunisia?"
- [27] Alan France and Steven Threadgold, "Youth and Political Economy: Towards a Bourdieusian Approach," *Journal of Youth Studies* 19, no. 5 (May 27, 2016): 612–28, available at <https://doi.org/10.1080/13676261.2015.1098779>.
- [28] M. Kent Jennings, Laura Stoker, and Jake Bowers, "Politics across Generations: Family Transmission Reexamined," *The Journal of Politics* 71, no. 3 (July 1, 2009): 782–99, available at <https://doi.org/10.1017/S0022381609090719>.
- [29] France and Threadgold, "Youth and Political Economy."
- [30] Cimini, "Missing Youth in Tunisia?"
- [31] Gry Heggli, Haldis Haukanes, and Marit Tjomsland, "Fearing the Future? Young People Envisioning Their Working Lives in the Czech Republic, Norway and Tunisia," *Journal of Youth Studies* 16, no. 7 (November 1, 2013): 916–31, <https://doi.org/10.1080/13676261.2013.766682>.
- [32] Dobs, "Youth Quotas and 'Jurassic Park' Politicians: Age as a Heuristic for Vote Choice in Tunisia's New Democracy."

المراجع

- Belhadj, Aymen, and Arnaud Kurze. "Whose Justice? Youth, Reconciliation, and the State in Post-Ben Ali Tunisia." *Journal of Human Rights* 20, no. 3 (March 29, 2021): 1–17. <https://doi.org/10.108014754835.2020.1868296/>.
- Belschner, Jana. "The Adoption of Youth Quotas after the Arab Uprisings." *Politics, Groups, and Identities* 9, no. 1 (January 1, 2021): 151–69. <https://doi.org/10.108021565503.2018.1528163/>.
- وفاء بن الحاج عمر، «نتائج دراسة حول مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة والشأن المحلي: 47% من الشباب غير مهتمين بالحياة السياسية والقضايا المحلية»، مؤسسة هاينريش بول، مكتب تونس، مؤسسة هاينريش بول، 2018. يُمكن الاطلاع عليه من هذا الرابط <https://tn.boell.org/ar/201819/12//ntyj-drs-hwl-mshrk-lnwslwhwbb-fy-lhy-lmw-wlshwn-lmhlwy-47-mn-lshbb-gyr-mhtmy-n-blhy-lsyst>
- Ben Mami, Amine, and Eric Gobe. "A New Offer of Commitment and Work for Qualified Youth? Democratic Monitoring Associations in Post-Ben Ali Tunisia." *The Journal of North African Studies* 26, no. 2 (March 4, 2021): 272–93. <https://doi.org/10.108013629387.2019.1665287/>.
- زياد بوسن ومحمد إسلام مباركي، «الشباب التونسي والحياة السياسية: صحوّة من ركود؟»، مبادرة الإصلاح العربي، 14 يناير/كانون الثاني 2021، <https://www.arab-reform.net/ar/publication/الشباب-التونسي-والحياة-السياسية-صحوّة> متاح على
- CAWTAR (Center of Arab Women for Training and Research). "National Policies Targeting the Youth in Tunisia. SAWHA Policy Paper 11." 2016. file:///C:/Users/Utilisateur/Downloads/D8.2_CAWTAR.pdf.
- Cimini, Giulia. "Missing Youth in Tunisia? Implications of Regional Disparities and Center-Periphery Divide." *Project on Middle East Political Science* (blog), November 13, 2019. <https://pomeps.org/missing-youth-in-tunisia-implications-of-regional-disparities-and-center-periphery-divide>.
- Desrués, Thierry, and Ana Velasco Arranz. "Associations and Young People during the Tunisian Transition: Pluralism, Socialisation, and Democratic Legitimation?" *The Journal of North African Studies* 26, no. 2 (March 4, 2021): 251–71. <https://doi.org/10.108013629387.2019.1665286/>.
- Dobbs, Kirstie Lynn. "Youth Quotas and 'Jurassic Park' Politicians: Age as a Heuristic for Vote Choice in Tunisia's New Democracy." *Democratization* 27, no. 6 (August 17, 2020): 990–1005. <https://doi.org/10.108013510347.2020.1763312/>.
- France, Alan, and Steven Threadgold. "Youth and Political Economy: Towards a Bourdieusian Approach." *Journal of Youth Studies* 19, no. 5 (May 27, 2016): 612–28. <https://doi.org/10.108013676261.2015.1098779/>.
- Heggli, Gry, Haldis Haukanes, and Marit Tjomsland. "Fearing the Future? Young People Envisioning Their Working Lives in the Czech Republic, Norway and Tunisia." *Journal of Youth Studies* 16, no. 7 (November 1, 2013): 916–31. <https://doi.org/10.108013676261.2013.766682/>.
- Jennings, M. Kent, Laura Stoker, and Jake Bowers. "Politics across Generations: Family Transmission Reexamined." *The Journal of Politics* 71, no. 3 (July 1, 2009): 782–99. <https://doi.org/10.1017/S0022381609090719>.
- Kincaid, Sarah McLewin. "Exploring Collaborative Civic Leadership Among Young Tunisians: Inviting Despair, Creating Hope." *Digest of Middle East Studies* 26, no. 1 (2017): 4–31. <https://doi.org/10.1111/dome.12102>.
- Mansouri, Fethi. "Youth and Political Engagement in Post-Revolution Tunisia." *British Journal of Middle Eastern Studies* 0, no. 0 (May 15, 2020): 1–17. <https://doi.org/10.108013530194.2020.1765142/>.
- Murphy, Emma C. "A Political Economy of Youth Policy in Tunisia." *New Political Economy* 22, no. 6 (November 2, 2017): 676–91. <https://doi.org/10.108013563467.2017.1311848/>.
- Somi, Omar. "Youth Policy in Tunisia: The Internationalization of Youth as a Public Policy Issue." Working paper. Power2Youth, May 4, 2016. <https://www.iai.it/en/pubblicazioni/youth-policy-tunisia>.
- تونس - الباروميتر العربي، 2019، يُمكن الاطلاع عليه من هذا الرابط <https://www.arabbarometer.org/ar/countries/tunisia-ar/>
- UNDP. "Etude sur 'Les jeunes et la participation électorale en Tunisie: la dualité de l'engagement et de l'abstention dans la participation des jeunes tunisiens aux élections.'" UNDP, 2020. <https://www.tn.undp.org/content/tunisia/fr/home/presscenter/articles/202027/05//sur--les-jeunes-et-la-participation-electorale-en-tunisie--la-du.html>.
- World Bank. "Tunisia - Breaking the Barriers to Youth Inclusion." *The World Bank/Center for Mediterranean Integration/National Youth Observatory*, November 1, 2014. <http://documentos.bancomundial.org/curated/es/201420419856/11//tunisia-breaking-barriers-youth-inclusion>.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net

باريس - بيروت - تونس